آليــــة البناء الديمقراطي في العراق

م. داود غزيل الحياني

المقدمـــــة

يمر المجتمع العراقي في مرحلة مخاض كبيرة تكاد تطـــال معظـــم قدراتـــه وهيئاته الرسمية، السياسية والاجتماعية والاقتصادية، في وضع اقرب مايكون الى التغير الشامل والتحول السياسي والاجتماعي الاقتصادي نحو اطر ومفاهيم وادوار جديدة تكون غير مألوفة على ابناء المجتمع خصوصا على جيل الشباب.

فالواقع السياسي يفرز الان انتقالة من نظام ســلطوي يقــوم الايديولوجيــة المهيمنة للحزب الواحد فكرا وممارسة ومؤسسات كانت تعبر عن سياســـة واحـــدة وعقيدة واحدة هي عقيدة الحزب الحاكم والشخص الحاكم، الى مرحلة جديدة بـــدأت تشهد بروز تيارات سياسيّة واجتماعية متعددة تعبر عن خصوصياتها الاجتماعيـــة والثقافية والمهنية مع تعددية في التعبير عن الرأي من خلال الصحف والكتابـــات المنتشرة، بصورة غير مقننة او منضبطة وهي تكاد تكون اقرب الـــى الفوضـــوية منها الى التنظيم والضبط، الامر الي قد يؤدي الى تحول حريـــة الـــرأي والتعيـــر والتعدد السياسي الى نقمة على المجتمع اكثر من كونها حالة صحية تؤدي الى مزيد من الديمقراطية والحرية لو لم يتم استخدامها وبلورتها على نحو صحيح ومفيد.

اما في الجانب الاجتماعي، فقد عاش المجتمع العراقي خصوصا في ظل فترة الحصار الاقتصادي مرحلة صعبة اثرت على تكويناته الاجتماعيـــة مـــن الناحيـــة القيمية والدينية وفي التماسك الاجتماعي نتيجة لسياسات الاوضـــاع الســـابقة مـــع سياسات الانفتاح العشوائية اقتصاديا وسياسيا وثقافيا الى اثار سلبية علـــى تماســـك المجتمع قيميا واخلاقيا، فتكون الاسرة العراقية امام مرحلة خطيـــرة فـــي اعـــداد

افرادها وامكاناتها لمواجهة وسائل التغير الوافد من الخارج، ولاسيما في حـــال اذا كانت تلك الامكانيات غير قادرة على مواجهة تحديات التغيير الخارجي... الامــر الذي يتطلب ضرورة ان تكون هناك سياسات اجتماعية تخلق حالة التماسك القيمي والخلقي وتعزز الاواصر والروابط الاجتماعية وهي مهمة، بلا شك، تقع على عاتق المجتمع كله من خلال اداءه لدوره السياســـي والاجتمـــاعي ومســـتويات افـــراده وادراكهم لقضيتهم دفاع عن القيم الشاملة وبالاخص قيم المواطنة والانتماء.

اما في الجانب الاقتصادي... فالوضع الاقتصادي في العراق في ظل يشـــكل المعضلة الاساسية التي تفاقمت منها باقي المشاكل والازمات اثرت في مســـتويات الدخل والمعيشة وخلقت حالات صارخة من التفاوت المعيشي والطبقي والتوزيعي للاقتصاد والدخل، وتزايد معدلات البطالة...

من هنا يأتي دور المجتمع بما يملك من فئات وتكويـــات وقنـــوات للـــرأي، لادراء دوره السياسي والاجتماعي الحقيقي لمتابعة نشاطات الحكومـــة القائمـــة او المستقبلية والسعي للدفاع عن المصالح العامة، واداء الدور السياسي والاجتمـــاعي تفترض وجود مساحة من الوعي والادراك بتفصيلات الحياة الشاملة والكيفية التي تعمل بها مؤسسات الدولة المختلفة، من اجل ان تكون آلية الدفاع والمطالبة بالحقوق اكثر فعالية وتأثير.

لذلك ينصب الجهد في اطار البحث هنا على دراسة الاوضـــاع الاجتماعيـــة والاقتصادية والسياسية كيف كانت وكيف هي الان؟ وما ينبغي ان تكون عليه فـــي المستقبل؟ ذلك من اجل السعي لخلق وتأهيل المجتمع الواعي المالك لارادته الوطنية من خلال اداءه له دوره السياسي على وجه الخصوص والاجتماعي بوجـــه عـــام، ولكن هذا الامر يتطلب متطلبات عامة واساسية من اجل التأهيل والتـــدريب علـــى الاداء السياسي.

لذلك يمكن الانطلاق من فرضية اساسية ترى ((ان هناك علاقة ضـــرورية مابين مديات تحقيق الديمقراطية ومستويات الوعي السياسي الذي يمتلكه وان تلــك الديمقراطية تتحقق بنجاح اذا ما استندت الى خطط متكاملة للتنشئة الاجتماعية تعمل على بناء الثقافة السياسية والموحدة لعموم المجتمع من اجل المساهمة فـــي الحيـــاة السياسية)).

والتأكد من صحة الفرضية يتم من خلال مناقشة مجموعة مـــن التســـاؤلات تتعلق بماهية الاليات الاساسية لبناء الديمقراطية في العراق كالتنشـــئة الاجتماعيـــة السياسية؟ وماهو دورها في ترسيخ الديمقراطية؟ ثم ماهي سبل رفع مستوى الوعي السياسي بشكل عام والوعي الديمقراطي بشكل خاص؟ والكيفية التي تمهدها عملية التنشئة وعملية رفع الوعي السياسي لقيام المشاركة السياســـية الديمقراطيـــة فـــي المجتمع العراقي؟.

وللاجابة على تلك التساؤلات ستتم من خلال الآليات الاساسية الاتيـــة ذلـــك سيتم تناول الموضوع من خلال آليات اساسية اهمها:

المحور الاول: خطط التنشئة الاجتماعية السياسية.

المحور الثاني: رفع ونشر الوعي والثقافة السياسية.

المحور الثالث: المشاركة في الحياة السياسية.

المحور الاول

خطط التنشئة الاجتماعية السياسية

تقوم التنشئة الاجتماعية السياسية (Political Socialization) بدور بـــالغ الاهمية في تنمية وتطوير المجتمع واستقراره، لما لها من القدرة في تغييــر نمــط اجتماعي بما يحتوي من قيم وعادات اجتماعية او الحفــاظ عليــه والعمــل علــى استمراريته وديمومته والحيلولة دون تغييره، ويتبدى ذلك الدور عندما تتفق الهيئات المسؤولة عن عملية التنشئة (الاسرة، المدرسة، الجماعــات المرجعيــة، وســائل الاعلام) على هدف مشترك وهو خلق مجتمع متماسك واعي لحقوقــه وواجباتــه الدينية وقادر على اداء دوره الاجتماعي عموما ودوره السياسي بشكل خاص.

وتعمل التنشئة الاجتماعية السياسية على رفع الوعي السياسي لافراد المجتمع وتأهيلهم لاداء ادوارهم السياسية المختلفة، وفقا للقيم التــي تقــوم عليهــا الجهــة المسؤولة على التنشئة، لتنشئ افراد المجتمع للقيام بأدوارهم السياســية وفقــا لمــا يمتلكون من قيم ومعارف ورموز واتجاهات سياسية تشكل جميعها الثقافة السياسية للمشاركة في الحياة السياسية.

لذا ينظر للتنشئة بشكل عام على انها (العملية التي يكتسب الافراد بواسطتها المعرفة والمهارات والامكانيات التي تجعلهم بصورة عامة المضاء قادرين علــى مجتمعهم)(١).

اما التنشئة الاجتماعية السياسية فعرفت بأنها (اكتساب المواطن للاتجاهــات والقيم الانسانية التي يحملها معه حينما يجنــد مختلــف الادوار الاجتماعيــة) (٢). وعرفت ايضا بأنها (العملية التي يتعرف بها الفرد على النظام السياسي والتي تقرر مدركاته السياسية وردود افعاله ازاء الظاهرة السياسية، وهي تنطوي على دراســة الوسط الاجتماعي الاقتصادي والثقافي في المجتمع وتأثير ذلك على مواقفة وقيمــه السياسية)(٣).

ولعل هذا التعريف الاخير يمتاز بنوع من الشمولية والتفصيل لطبيعة التنشئة الاجتماعية السياسية وربطها بالواقع السياسي والاجتمــاعي والاقتصـــادي، حيــث يعكس هذا الثالثوث طبيعة التنشئة السياسية للفرد والقيم الاجتماعية التــي يحملهــا وانعكاس ذلك السلوك، فالتنشئة هنا هي عملية توحيد القيم لافراد المجتمع، وغرس قيم جديدة تتطلبها مرحلة التغيير الحاصلة في المجتمع، والمجتمع العراقي يحتــاج من دون شك الى عملية تنشئة وغرس قيم واتجاهات وثقافات تعبر عن واقعه اولا وعن متطلبات الوحدة الوطنية ولعل هذا مايقع على عاتق الهيئات التي تقوم بعملية التنشئة ابتداءا من الاسرة مرورا بالمدرسة والتنظيمات الاجتماعية السياسية ووسائل الاعلام ودورها في تأهيل المواطن العراقي لاداء دوره السياسي على نحو اكثــر ديمقراطية وفعالية. حيث تقوم كل هيئة بدورها في سبيل اعداد افراد قادرين علــى مزاولة ادوارهم السياسية من خلال تعليم الافراد والاتجاهات السياسية ورفع وعيهم السياسي خصوصا في ظل المرحلة الحالية التي يشهد المجتمع وتنامي دور الكثير من الحركات والمنتديات والمؤسسات الثقافية والسياسية وفي ظل السياسات القائمة والاهداف والمصالح المتنوعة لمختلف الاتجاهات الحزبيــة والسياســية وللقــوات المحتلة، الامر الذي يتطلب ان تكون هيئات التنشئة لها دورها الاساس فــي رفــع ونشر مستوى الوعي السياسي لابناء المجتمع وتعريفهم بحقوقهم الاساسية، الاكثــر من ذلك والاهم هو توحيدهم على قيم المجتمع الشامل التي تكرس الهوية الوطنيــة الموحدة التي تعلو على الخصوصيات الفرعية، وهنا يتطلب المزيد من التوضــيح لدور الهيئات الفرعية، وهنا يتطلب الامر المزيد من التوضيح لدور هيئات التنشئة في ظل الفترة السابقة ودورها الحالي ومابنبغي ان تكون على هذا الدور.

اولا: الاســـرة

الاسرة هي اول كيان اجتماعي يتعامل معه الفرد ويستمد منــه الاتجاهــات والمعتقدات والرموز والعرف الاجتماعي، فهي تمثل المرحلة الاولـــى التـــي مــن خلالها يكتسب الفرد، الوعي بوحدته ككائن حي له مقوماته الذاتية اولا، ثم الـــوعي بالوسط الاجتماعي الصغير الذي يحيط به، فاكتساب هذا الوعي هو الذي يؤطر بنية شخصية الفرد ويملؤها من ثم بعناصرها كلما تقدم العمر، وفي هذه المرحلة يبـــدأ الفرد بتعليم اللغة التي هي عامل اساس في اندماجــه بـــالمجتمع ومجموعـــة مـــن العناصر التي يميز بها بين ماهو صواب وما هو خطأ كما تعرضها ثقافة وســطه الاجتماعي وانماط السلوك السائدة فيه، التي تتعلق بمتقدات السن والجنس، وفي هذه المرحلة قلما تحدث عملية تنشئة اجتماعية سياسية على نحو علني مكشوف، ولكن مايتعلمه الطفل اجتماعيا قد يتحول فيما بعد ويؤثر على الجانـــب السياســـي فـــي تكوينه(٤).

وبقدر تعلق الامر بطبيعة الاسرة في المجتمع العراقي، فأن خصائص تلـــك الاسرة وطبيعة القيم التي عملت على غرسها في نفوس ابناءهـــا ضـــلت متـــأثرة بطبيعة الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية السياسية في المجتمع، الامر الذي جعـــل من الفرد نتيجة طبيعية القائمة في المجتمع سواء على المستوى العـــام والمتمثلـــة بالثقافة السياسية المتكونة من طبيعة العلاقات التي كانت قائمة مع النظام السياســـي وهي الطاعة والخضوع والقبول لسياسات النظام وممارسته، فكان ســـلوك الفـــرد السياسي ماهو الا انعكاس لطبيعة نوعية تلك الثقافة المتبناة وظلت السلطة الابويـــة هي التي تتحكم في قراراته وتوجهاته.

فكان الشعور المكرس لدى الفرد هي مسؤوليته الاساسية تجاه الاسرة وليس تجاه المجتمع، لان الفرد لايتاح له سوى مجال ضيق لتحقيق استقلاله الذاتي، الامر الذي جعله يشعر بالعجز في اتخاذ قراراته بنفسه، ويفقد الثقة في ارائه الخاصة مع

قبول اراء الاخرين دون تساؤل، كما ان القيم التي تسود الاسرة من سلطة وتسلسل وتبعية، هي التي تسود العلاقات الاجتماعية والسياسية بوجه عام(٥). ولعل طبيعــة هذا الوضع الذي كان قائما هو الذي اثر بالمحصلة على طبيعة الدور السياسي للفرد في تلك المرحلة وضعف الوعي السياسي لديه على المطالبة بحقوقه او التأثير فــي سياسات النظام الحاكم.

من هنا ينبغي ان يكون دور الاسرة في هذه المرحلة القائمة اكثــر نضــجا وقدرة ووعي في تنشئة افرادها على القيم التي يغرس فيهم قوة الانتماء والمواطنة وتزيد مساحة الوعي والثقافة السياسية القائمة على الحوار والتفاهم والتعبير عــن الرأي الديمقراطي بعيدا عن السلطة الاكراهية.

فالاساليب التربوية والمعايير التي تستخدمها الاسرة في الثواب والعقاب ونمط السلطة واسلوب اتخاذ القرار لها تأثيرهــا مجموعــة الاســتعدادات والتصــورات المتكونة لدى الفرد والمؤثرة على اتجاهاته وسلوكه السياسي(٦).

ثانيا: المؤسسة الدينيــــة

يمثل الدين مجموعة من المعتقدات والتعاليم والممارسات والعبادات والطقوس التي لها طابع القدسية والالزام من قبل معتنقيها، ويمكن عده وسيلة مــن وســائل التنشئة الاجتماعية السياسية، ومن حيث تأثير المؤسسات الدينية بما تقوم بــه مــن شعائر وزموز وعبادات في نفوس ابناء المجتمع وانعكاس ذلك في سلوكهم وثقافتهم السياسية.

لذلك ينظر الى الدين باعتباره احد الطرق التي تســتجيب بهــا الجماعــات البشرية لحاجات التماثل وترتيب التجربة الجماعية والتنسيق الناتج مــن الطبيعــة البنيوية لكل حياة اجتماعية (٧).

وفي المجتمع العربي الاسلامي يؤدي الذين وظائف اجتماعية هامة، ومن اه هذه الوظائف، يعد الدين وسيلة لتضامن المجتمع، فله رابطة قوية تتمثل في امــور

العقائد والعبادات اذ يجمع سوية ايام الحج والصوم وبعض المواسم والاعياد وفي اوقات الصلاة، كما ان الدين اداة ضبط اجتماعي له الاثر الفاعل في نشر الامن والطمأنينة، كما ان تأثيره يمتد الى ميادين عديدة من الحياة الاجتماعية فله وظائف في المناسبات الاجتماعية والفردية، وله اثر كبير في كثير من النظم الموجودة في المجتمع حيث تتكيف هذه الوظائف بتكيف الاحوال والظروف(٨).

يبرز دور الدين في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية من خلال اتجاهين اساسين، الاول هو الذي يمثل بالمؤسسات والمعاهد والمساجد الدينية، والاخر بالممارسات الشعبية المستقلة عن المؤسسات الدينية كالطقوس والعبادات الفردية والمناسبات الدينية، ويرى البعض في الجانب الاول بأنه يمثل الدين الرسمي.. وهو يمثل عن المسلمين في المعاهد والمساجد والفقهاء والشيوخ وعلماء الدين المعنيين بتفسير القرآن الكريم ورواية السنة النبوية الشريفة والوحي، ومن منظور هذه المؤسسات بصدد مايعتبر التفسير الصحيح والاصيل للمعتقدات والممارسات الدينية، ويترسخ الدين الرسمي حيث تقوم تراتبية هرمية بين رجال الدين وعلمائه، اما بالنسبة للنوع الثاني ويسمى (الدين الشعب)، فهو يمثل المعتقدات والممارسات الدينية المستقلة نسبيا عن المؤسسة الرسمية، وهو شديد التنوع بحسب البيئات والنظم الاجتماعية والاحوال الاقتصادية وانماط المعيشة ، ويتمركز حول المزارات والاضرحة(٩).

تعمل المؤسسات الدينية سواء المرتبطة او مستقلة عن النظام السياسي كالجوامع والمساجد ومدارس الفقه واصول الدين الى هدف اساسي وهو محاولة التواصل مع المجتمع العربي الاسلامي الى النموذج الذي وجد في صدر الاسلام، ايام الرسول (ص) (١٠).

وتبرز عملية التنشئة الاجتماعية السياسية من مطلق الدين والمؤسسات الدينية من خلال مجموعة الموارد المناهج التثقيفية الدينية، وهذا يمكن ملاحظته في عدة

دول عربية، حيث ان دور الدين كأداة للتثقيف يظهر من خـــلال المشـــاركة فـــي الجمعيات الاسلامية والمجموعات الدراسية والتعرض لرؤية اشرطة الفديو وسماع الاشرطة المسجلة وقراءة الادبيات الصادرة عن مجموعات مختلفة كل هذا يحـــدث بدوره تحولات في الادراك للفكر الاسلامي والسياق الذي فيه(١١).

وقد تعمد الدولة في العالم العربي الى احتواء المؤسسات الدينية ذلك من اجل ضمان الدعم الذي تستمده من تلك المؤسســـات كونهـــا تمثـــل مرجعـــا للمجتمـــع والمسلمين في تلك الدولة، واللجوء الى الدين يبرز بشـــكل خـــاص لـــدى النخـــب السياسية الحاكمة العربية التي تجعل من الدين ايديولوجية رسمية لحكمها (فاللجوء الى توظيف الدين من قبل الطبقات الحاكمة، في دعم مواقفها وتثبيت وجودها يتضح من خلال آلية لجوء هذه الطبقات الى تشجيع التفكير السلفي الغيبي، فادعاء الحكام والسلاطين الخلافة ادى دورا في تحويل الدين الـــى ايـــديولوجيا رســـمية يفتـــي الفقهاء... وعلماء الدين من خلالها بطاعة الحاكم، وحتى لو كان ظالمـــا، بحجـــة تجنب الفتنة)(١٢).

وهنا يبدو ان المؤسسة الدينية تؤدي دورا ليس فقط في التشجيع على التمسك بقيم الاصالة المتجذرة في المجتمع الاسلامي، وانما ايضا الى تركيز الدعم للنظـــام السياسي وعدم الخروج عليه حتى لو كان ظالما وبالتالي فأن المؤسسة الدينية هنـــا تعمل في انتاج قيم الطاعة والخضوع داخل المجتمع وبالتالي تنشئة الافراد علـــى ثقافة سياسية خاصة، لذلك استخدمت بعض (الطبقات الحاكمة في البلدان العربيـــة الدين والمؤسسات الدينية كوسيلة للحفاظ على الوضع القائم، اســـتغلاله وتوظيفـــه لتثبيت شرعيتها وتدعيم مواقفها)(١٣).

من الممكن القول ان الدين له دور هام في تركيز القيم السامية والتأكيد على الثوابت والقيم الاصيلة في المجتمع متى ما كانت مؤسسة الدين تعمل فـــي اطـــار مستقل بعيدا عن التدخلات الخارجية وهذه المسألة تتحقق عندما يكون هناك توافق

بين طروحات تلك المؤسسة والطروحات القيمية لمؤسسات التنشئة الاخرى كالاسرة والمدرسة ووسائل الاعلام، اما التقاطع القيمي بين القيم التي تسـعى الـى بثهـا المؤسسة الدينية والمؤسسات الاخرى فيؤدي الى ازدواج القـيم وعـدم الانسـجام والتجانس الفكري ولعل هذه المسألة بارزة الى حد ما في مختلف الانظمة السياسية العربية بسبب ازدواج اسس التثقيف بين قيم الاصالة وقيم الحداثة، فالملاحظة على المجتمع العربي، خصوصا في ظل الانظمة السياسية العلمانية حالة (العـداء بـين الدين والدولة عندما توطدت مؤسسات –الدولة – الامة – ، اي عندما تصورت – الدولة– الامة– بمفهومها الحديث نتيجة الاحتكاك الحضاري مع حضارة المجتمـع الصناعي المتطور، وقد نجم عن ذلك على صعيد المجتمـع، ظهـور مؤسسـات علمانية تأخذ الطفل والشاب الى رحاب واحضان جو يختلف كليا عن الجو الـذي يمثله المرء في الاوساط الدينية)(١٤)، فكل فرد هو في آن واحد عضو في عدد من الجماعات الثانوية، معظمها لها هدفها الخاص المستقل عن كل تفكير بالعالم الاخر، ومفروض عليه ان ينقل باستمرار من المجتمع او محيطه الديني، اذا كان لايـزال مرتبطا به الى (مجتمعات) اخرى قد تختلف كليا عن المجتمع الديني(١٥).

مما جعل الفرد ان يعتبر المؤسسة الدينية مؤسسة اجتماعية حالها حال بـاقي المؤسسات لايكرس لها الا وقتا محدودا لان المؤسسات الاخرى راحت تنافس الدين وتقلص عليه ميادين نفوذه، هي مؤسسات قامت نتيجة للاحتكاك الحضـاري مـع المجتمعات الصناعية، وبالتالي فهي مؤسسات متحورة حـول المصـالح الدنيويـة المادية(١٦).

مع حالات التجاوز على الدين وبروز مؤسسات اخرى تعمل على اخذ مكانة الا ان هذا الوضع يتباين من المدينة الى الريف فالمؤسسة الدينية في الريف تكـاد تكون اكثر تماسكا وابناء الريف اكثر ارتباطا بها من المؤسسة الدينية في المدينـة ولعل ذلك يعود الى عدم قدرة بعض المؤسسات التنشئة الى التغلغل الـى الريـف

بشكل كامل كالمؤسسة الاعلامية وهذا جانب اخر لحالـــة الازدواج القيمـــي فـــي الصراع والتقاطع بين مؤسسة الدين ومؤسسات التنشئة الاجتماعية السياســـية ذات الطابع الغرضي، وهذا مايمكن التعرف عليه من خلال تناول المؤسسات الغرضية الاتية :المدرسة، الاعلام، الاحزاب السياسية، ومدى دورها في التنشئة على ثقافـــة سياسية تأخذ بقيم الاصالة او قيم الحداثة.

ثالثا: المدرســـــة

تؤدي المدرسة دورا هاما في التنشئة يوازي دور الاسرة يستمر الى فتـــرات متقدمة من حياة الانسان.

ويبرز دور المدرسة في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية ورفع مســـتوى الوعي السياسي، من خلال مجموعة من مواد التثقيف السياسي والتـــاريخ القـــومي الذي يستمر الفرد من خلالها قيم وايديولوجية النظام السياسي ليتبناه فـــي ســـلوكه السياسي(١٧). وتعد المدرسة مرحلة اكثر اتساعا وشمولا في عملية التنشئة السياسية من الاسرة، لانها تبرز قيما ومفاهيم اكثر بعدا وشمولية من القيم التي توجـــد فـــي الاسرة التي تمتاز بضيقها ومحدوديتها.

والمدرسة تمارس هذا الدور من خلال التوجيه للمذهب السياسي الذي يقـــدم في شكل مقررات دراسية رسمية كالمواطنة والتاريخ، فدروس المواطنـــة تهـــدف دائما الى تعريف المواطن بأجهزة الحكم والادارة ببلده وتحديد السلوك المتوقع منه ازاءها، فالمدرسة تلعب دورا كبيرا في تعليم الاتجاهـــات والمفـــاهيم والمعتقـــدات المتعلقة بالنظام السياسي، كما انها تلعب دورا اساسيا في غـــرس مشـــاعر الحـــب والولاء الوطني في نفوس المواطنين(١٨).

انطلاقا من هذه الرؤية والقدرة التأثيرية العالية للمدرسة في شخصية الانسان وفي اداءه لدوره الاجتماعي والسياسي، فان الدور الذي يقع على عاتق نظام التعليم في العراق دورا مهم وحيوي من اجل اعادة صياغة العلاقة بين الطالب والمدرسة

ورفع مستوى الوعي لديه والشعور بالولاء والالتزام لهويته الوطنية وقيم مجتمعــه الشاملة وليس الولاء للتوجه الجزئي والعقائدي لشخص الرئيس الحـــاكم، وكـــذلك العمل على رفع مستوى الديمقراطية وليس فـــرض ثقافـــة الخضـــوع والاكـــراه واضعاف مستوى التثقيف السياسي لان ذلك بدوره يؤثر سلبا على نوعيـــة الـــدور السياسي للمواطن وامكانياته عن حقوقه والتزامه بواجباته ووظيفته.

ففي الوقت الذي كان فيه نظام التعليم القائم سابقا يعتمد على قيم معينة عمل على غرسها في نفوس المواطنين، كالقيم الاحادية، والتي تعني رفض حقيقة التعدد وعدم القبول بالاخر، جعل الفرد يعيش حالة من الانغلاق وعدم القدرة على التعايش مع الاخرين ونقصان قيم الديمقراطية والحوار، كذلك وجود قيم الثنائيـــة الحديـــة، وهي التفكير بطريقة (اما... وإما) اي التصـــور بوجـــود نمـــوذجين متناقضـــين لايجتمعان ابدا، نموذج النظام وايديولوجيته والا نموذج الاخر المرفوض، وعلـــى الفرد وفقا لذلك الاختيار اما الدخول في قيم النظام وايديولوجيته بأسلوب الاكراه، او ان يكون في موقع العداء والمعارضة في ظل غياب مساحة التسامح الفكري وانعدام اجواء الديمقراطية وقبول الاخر في المجتمع وجود قيم التماثل، وترتيـــب عليهـــا تفسير الاختلاف مع سياسات النظام على انه خيانة، وهو عكس الروح التي تســـود في ثقافة الحوار والتسامح والتشجيع روح التعاون والشراكة والتكامل والتواصل مع الاخرين(١٩).

فالوضع الذي كان قائما في ظل النظام السابق هو اعتماد المدرسة كأداة هامة لتنشئته على رقم النظام وايديولوجيته، حيث لعبت دورا ايديولوجيا في اعادة انتاج علاقات النفوذ والسيطرة، فمهمتها هي انتاج قيم الطاعة والخضوع التي تأخذ شكل العلاقة بين المعلمين والمتعلمين... فهي تفعيل هذه القيم بصورة حية مجدة، اي من خلال الممارسة التربوية المستمرة في اطار نسق العلاقات التي تقوم بين المعلمـــين

والمتعلمين بوصفه نسقا من علاقات الخضوع والسيطرة والهيمنة كنموذج حيــوي للعلاقات القائمة بين القاهرين والمقهورين في اطار الحياة الاجتماعية[٢٠].

فالنظام التعليمي عمل ولفترة طويلة على تجسيد قيم الخضوع والاتباع وقتل روح الابداع في نفوس الطلاب، فكان الفرد يصطدم عند انتقاله من محيط الاســرة الى المدرسة بنظم تربوية لاتخلق فيه الحوار ولاتحيي فيه قبول الاخر، وانما تسعى بسذاجة لان تجعل منه وافراد جيله الواح مسندة تستقبل ولاتصدر حتى اخر مراحلة الدراسية التي يفترض انها تهيئه للمشاركة في الحياة العامة[٢١].

ومن هنا يبرز دور المدرسة في ظل مرحلة التغيير والذي ينبغي ان يكــون هذا الدور موازيا وقادرا على مواجهة ظروف هذه المرحلــة بمختلــف تــداعياتها وكيفية اعادة انتاج العلاقة من جديد بما يخلق ويعزز روح الانتماء والحفاظ علــى قيم المجتمع الاصيلة ومواجهة كل التحديات القيمة والثقافية التي تعمل على خلــق حالة من ازدواج القيم والثقافات داخل المجتمع، عليه فان المهمة الاساسية تكون في طبيعة المناهج المعدة للدراسة وضرورة ان تكون تلك المناهج متركزة بشكل اساس على قيم المجتمع وتشجيع الديمقراطية والحوار والتسامح الفكري المتبادل في اطار تعددية الثقافات والقيم في المجتمع والحفاظ على الوحدة الوطنية وسبل تعزيزها في مشاعر ونفوس التلاميذ والتي تمثل اساس هام لطبيعة الدور الذي ســيقدمون فــي المستقبل.

فللمناهج الدراسية دور في تنمية الوعي لدى الطلاب وقدرتها فــي تحقيــق التطور الذاتي لديهم، وبالتالي فان البلدان التي تفتقر الى فكر سياسي ناضج هي تلك التي لاتعطي للتعليم مكانته الحقيقية ولم تستوعب فكرة توظيف التعليم لصالح فكــر سياسي يشيد مستقبلها على اسس قيمية رصينة.

هذا من جهة، ومن جهة اخرى ينبغي ان تكون العلاقة القائمة بين المعلمــين والمتعلمين كلمة لطبيعة الدور الذي تقدم به المناهج التعليمية في انتاج علاقة قائمة

على التفاهم والانسجام وليس على السيطرة والخضوع حيث ان ذلك كله يمكـــن ان ينعكس مستقبلا في طبيعة الدور السياسي للفرد وكيفية تعامله مع ارفـــع معطيـــات الحياة السياسية وسبل مواجهة ظروف الاحتلال والتغير القائمة في المجتمع.

رابعا: الكيانات الاجتماعية والسياسية

وهي تلك الجماعات التي ينتمي اليها الافراد وبصورة رسمية وغير رســمية ويكون تفاعلهم بشكل مستمر، مما قد يؤدي الى اكساب الفرد من تلـــك الجماعـــات قيمها واتجاهاتها الاجتماعية ويعكسها في سلوكه السياسي، وهذا يتوقف على القدرة التأثيرية لتلك الجماعات، وتمتاز تلك الجماعات بأنها تعمل على خلق جيـــل مـــن الشباب يتبنى مفاهيمها ونسقها الايديولوجي والعقائدي ولعل من اهم تلك الجماعات الاحزاب والحركات السياسية والدينية وكافة التنظيمات الاجتماعية التي تعمل على طرح قيمها وعقائدها والمحاولة لكسب ميول الشباب وتطلعهـــم وجعلهـــم يتبنـــون توجهاتها ويعكسونها في سلوكهم السياسي.

وفي ظل محطة التغيير الحاصلة في المجتمع وبروز الكثير من التنظيمـــات ذات الطابع الاجتماعي او السياسي الديني والدور الذي تمارسه تلـــك التنظيمـــات داخل المجتمع اصبح من الضروري بمكان ان يكون مســـتوى الـــوعي السياســـي للمواطن مرتفع لمعرفة طبيعة الممارسات السياسية والثقافية في المجتمع وامكانياتها لتحقيق الصالح العام والموازنة بين الجماعات التي تدفعها خصوصـــياتها الثقافيـــة للعمل السياسي والتعبير عن مصالحها، وان يكون الهدف الاساس هـــو المصـــلحة العامة لجماعتها الفرعية، بين الجماعات والتنظيمات التي تعمل في اطار الـــوعي الوطني العام والتي تقوم على قيم المجتمع الشاملة وتعمل على تحقيق اهدافها فـــي اطار الهوية الوطنية الموحدة للمجتمع ليس في اطار الهوية الفرعية الضيقة.

فالوضع السياسي القائم حاليا يتطلب التعالي عن الانتماءات الدينية او الطائفية او الجهوية التي تعمل بعض الجماعات والاتجاهات على تسويغها وغرسها داخـــل

المجتمع والسعي لبناء الثقافة الوطنية من جديد بأسلوب عصري يعمل على مواجهة تحديات الداخل بتناقضاته المتعددة وتحدي القوى الخارجية التـــي تعمــل وتســعى جاهدة الى جعل مجتمع يعيش حالة عدم الاستقرار والتشــظي القيمـــي والثقـــافي والخلقي، مما يتكلب توحيد الجهود والسياسات والثقافات من اجــل تجــاوز هــذه التحديات ومواجهتها.

من هنا يكون دور المواطن داخل المجتمع دور هام واكثر حيوية من اجــل فهم طبيعة المسار السياسي، وان يكون الوعي السياسي للمواطن العراقي منطلقا من الوعي الوطني الشامل المبني على القيم الشاملة للمجتمع وبالتــالي يكــون الــدور السياسي هو محصلة لطبيعة ذلك الوعي والثقافة السياسية الموحدة لعموم المجتمع.

يمثل النظام الاعلامي نظام للاتصال، ويشمل التفاعلات التي بمقتضاها انتاج الرسائل الاتصالية بشكل يسمح بإدارة الحوار داخل المجتمع وبناء الاوليــات بــين اهتمامات بين الرأي العام واختيارها والتعبير عنها، وتصلها الى صانعي القرارات، اي التعبير عن المصالح (٢٢). ويشمل دور الاعلام في عملية التنشئة السياسية، من خلال الدور الذي تلعبه الصحف والاذاعة والتلفزيون وغيرها من وسائل الاتصال، التي تدعم الاتجاهات السياسية وتدعم الاتجاهات السياسية وتدعم طبيعة القيم المراد غرسها في المجتمع، وهي في الوقت ذاته اداة لنقل المعلومات الاخبار من المواطن الى الدولة وبالعكس.

وبقدر تعلق الامر بطبيعة الاعلام في العراق ودوره فـــي عمليـــة التنشـــئة الاجتماعية السياسية خصوصا في ظل المرحلة الراهنة، فيمكنه النظر من اتجاهين اساسين الاتجاهى الاول اتجاه (الاعلام الداخلي) اعلام السلطة المرتبطـــة بالنظـــام السياسي، والاتجاه الثاني اتجاه (الاعلام الوافد الخارجي) واذا كانـــت هنـــاك ثمـــة مقارنة بين طبيعة النظام الاعلامي في النظام السياسي السابق عنه فـــي المرحلـــة الانتقالية الحالية، يمكن ملاحظة بروز وهيمنة الاعلام الداخلي لاعلام السلطة بـــم

يحمل من ايديولوجية وقيم معنية على حساب الاعلام الوافد الذي مع ذلك لم يكـن غائب التأثير بشكل كامل اما في المرحلة الحالية فأن سـلطة الاعـلام كمؤسسـة رسمية، مع بوادر الانفتاح الاعلامي والمعلوماتي وتصاعد وتيرة الغـزو الثقـافي الوافد تبرز حالة ضمور وانخفاض في مستوى وصول الاعـلام الـداخلي اعـلام السلطة على حساب تزايد وارتفاع وترية تأثير الاعلام الخـارجي فـي المـواطن العراقي.

ففي المرحلة التي كانت قائمة، ظل الاعلام السلطوي للنظام السابق اداة فاعلة واساسية في تطويع المواطن، فهو اعلام رأسي يهبط من اعلى الى اسـفل، وذلـك يرجع الى مركزيته وتوجهه الدعائي والذي يخدم رأس النظام، فهو اساسا اعـلام يبدأ من مركز السلطة الى بقية الفروع والتقاطعات، ويبدأ ايضا من العاصمة الـى المدن والقرى والمناطق النائية، وينعدم او يقل تيار الاتصال العكس اي تـأثيرات الاتجاه الاخر (المواطن) في الاعلام[٢٣].

فالسياسة الاعلامية للنظام السابق، هي وسيلة كانت تعتمد على توجيه القـيم التي يحملها النظام باتجاه التأثير في المواطن المفروض عليه طاعته، في اطار انتج ترسيخ ثقافة الخضوع الطاعة.

وبعد سقوط النظام السياسي البائد برز تأثير سياسة الاعلام تلك، فالمواطن لم يعد يثق بالسياسات الاعلامية الحكومية نتيجة سلطوية الاعلام من جهـة، ونتيجـة الضغوطات ورفض التعامل مع الاعلام الخارجي بمختلـف القطاعـات الثقافيـة والسياسات من جهة اخرى، مما جعل المواطن اكثر ميلا وتقبلا للاعلام الخارجي الوافد من تقبله للاعلام الداخلي، واصبح هذا الاخير اقل استقطابا للمواطن من اي فترة مضت، الامر الذي قد ينعكس سلبا على تبلور القيم والاتجاهـات السياسـية والثقافية مما قد يؤثر بدوره على مستويات الولاء والانتماء وامكانيات الدفاع عـن الوحدة الوطنية وتعزيزها.

فتأثيرات الاعلام الوافد تأثيرات في تذويب القضايا الوطنيـــة والمصـــيرية، وتذويب الهوية الاسلامية، والسعي نحو ترسيخ التغريب في الثقافة الوطنية(٢٤).

كل تلك المؤسسات ودور النشر من دون شك تسعى الى نقـل ايـــديولوجيتها وقيمها الى المجتمعات الاخرى ولاسيما الاسلامية منها، فـــالاعلام الوافـــد بشـــتى سياساته الثقافية والسياسية يسعى الى تغطية قيم اجتماعية مستوردة من الغرب على حساب القيم الاجتماعية الحقيقية، مما قد يؤدي الى اهمال وتقليل المشاكل القومية او الاجتماعية الاساسية والتي انتاجها مضمونا اعلاميا فيه تخدير للمجتمع ومحاولـــة ابعاده عن قيمه الاصيلة او اهدافه الوطنية(٢٥).

الامر الذي يؤدي بنا الى التفكير ان بقدر ماعمل اعلام السلطوي السابق الى انتاج قيم الطاعة والخضوع والسلطوية والدكتاتورية وقتل الاخر وقتل روح الانتماء والمواطنة، يعمل الان الاعلام الوافد الى تبني ديكتاتورية من الطبيعة نفسها للنظام السابق هدفها ايضا قتل الثقافة الوطنية وجعل المجتمع يعيش حالة مـــن التنـــاقض القيمي والسياسي، في ظل غياب السياسات الاعلامية المنبثقة من واقـــع المجتمـــع المدافعة عن خصوصيته وهويته الوطنية والسامية الى اقامة علاقة الحوار المتكافئ والمتبادل بين السلطة السياسية من جهة والمواطن من جهة اخرى، ولعل هذا الامر يمثل مطالبا اساسيا لامكانات تأهيل المواطن ورفع وعيه السياسي يتسنى لـــه اداء دوره السياسي والاجتماعي على نحو اكثر فعالية واكثر ادراك لمتطلبات المصلحة الوطنية ويتناسب ومقتضيات واهمية المرحلة الراهنة والحاسمة من تاريخ المجتمع العراقي لكي الوطنية العامة.

وعليه فما هو المطلوب اساسا من وسائل الاعلام وبالتحديد ماهي الوســـائل الواجب توافرها من اجل التحول نحو الديمقراطية؟ لعله من اهم الواجبـــات امـــام جهاز الاعلام هي بقدر تمتعه بالحرية الصحافية والمهنية، بقدر ما يفترض بـــه ان لايتعدى على حقوق الغير في نقل الخبر او الكلمة او التعبير عن الرأي.

المحور الثاني

رفع مستوى الوعي والثقافة السياسية

رفع الوعي السياسي يعني محاولة لاشتراك المواطن بالعملية السياسة وتأهيله لاداء دوره السياسي، وتعريفه بالواقع السياسي من حوله، فهو محاولـــة للتثقيـــف السياسي (اي بمعنى جعل المواطن اكثر ميلا لمتابعة الاحداث والقضايا من حوله، وان يكون واعيا بتأثير السياسات الحكومية عليه كفرد وعلى الاخرين كمجتمع، وان تكون لديه معارف سياسية، وان يكون اكثر ميلا للمناقشة والحوار مـــع الاخـــرين والحديث في موضوعات سياسية مع محيط اوسع من الناس، وان يكـــون مســـتعدا وواثقا من التأثير في المحيط الواسع من محاولته)[٢٦].

وبقدر تعلق الامر بالمواطن العراقي في ظل المرحلة الراهنة فأن متطلبـــات رفع ونشر الوعي السياسي وتثقيف المواطن على الا حداث والظـــواهر السياســـية الحاصلة، تكون اساسية وهامة من اجل اشراكه في الحياة السياسية وتهيئتـــه لاداء دوره السياسي والاجتماعي داخل المجتمع، ذلك من اجل ان يكون المواطن اكثـــر معرفة بحقوقه والتزاماته تجاه المجتمع، وان يتعامل مع من يمتلكون سلطة صـــنع القرار في الوقت الحاضر او مستقبلا، ليس بصيغة المتلقي والمستلم لسياسات تلـــك السلطة دون اي رد فعل عليها بالمطالبة والضغوط من اجل تحقيق الصالح العـــام من اجل تعميث جذور الديمقراطية وترسيخ المشاركة السياسية ولعمل هذا الامـــر يتطلب (ان تكون مشروعات الدولة نبثقة من قبل مؤسسات المجتمع المدني كافـــة، وان تكون المؤسسات والتنظيم هي اساس عمل الدولة، لان السعي الى تركيب دولة المؤسسات والخدمات استراتيجيا وليس مرحليا، وسيخلق حياة عراقية جديدة قوامها المشاركة بين التكنروقراط والسياسيين، اي بمعنى ان القرر لابد ان يمتلكه تنفيـــذيا تكنوقراطيا بعد معالجته تشريعيا من قبل البرلمان والقوى السياسية)[٢٧].

لذا فأن عملية رفع الوعي والثقافة السياسية داخل المجتمع العراقي تتطلب السعي في اتجاهين اساسيين، الاتجاه الاول هو العمل على بناء الثقافة السياسية الديمقراطية القائمة على المشاركة والحوار ، اما الاتجاه الثاني فهو السعي لبناء الثقافة الوطنية الموحدة لعموم المجتمع، اي العمل وتعزيز قيم المجتمع الشامل واحتواء قيم المجتمعات الفرعية من اجل ترسيخ الهوية الوطنية العراقية.

فبالنسبة للاتجاه الاول وهو العمل على ترسيخ قاعدة الثقافة السياسية الديمقراطية وعدم الرجوع الى ثقافة الخضوع والاكراه، فهو مطلب حيوي وهام من اجل اعداد مجتمع اكثر قدرة على الحوار وفعالية في المطالبة والتأثير بحقوقه ومتطلبات المصلحة العامة، ولاجل تحقيق هذا الامر يتم على توافر مستلزمات اساسية منها(٢٨):

١. الشعور بالاقتدار السياسية حيث فاعلية وحيوية العملية الديمقراطية تتطلب شعور كل فرد من افراد المجتمع بالقدرة على التأثر في مجريات الحياة السياسية، سواء من خلال توجيه النقد او ابداء الرأي في مختلف القضايا التي تواجه المجتمع.
٢. الاستعداد للمشاركة السياسية، فالممارسة الديمقراطية الحقيقية تقتضي مشاركة اغلب المواطنين بوعي وايجابية في صياغة السياسات واختيار ممثليهم.
٣. التسامح الفكري المتبادل.
٤. توفر روح المبادرة.
٥. اللاشخصية في العمل السياسي، فالديمقراطية تحتاج الى اعتقاد الافراد بأن السلطة السياسية مودعة في المؤسسات وغير متوحدة في شخص الحاكم الذي يعامل كبشر للوقوع في الخطأ مما يتوجب محاسبته ومساءلته.

فعملية البناء الديمقراطي للثقافة السياسية داخل المجتمع العراقي ورفع قيم الحوار والتسامح الفكري والسياسي وتشجيع قيم الانتماء والمواطنة (تعد احدى الادوات الاساسية لبناء المجتمع السياسي، الذي اساسه اتفاق ابناء المجتمع على شكل العملية السياسية بالتزام النخب الحاكمة بعدم تجاوزها لحدود السلطة السياسية الشرعية، مع التزام افراد المجتمع بالمقابل بقرارات هذه السلطة، لتحقيق اهداف عامة تتجاوز المصالح الفرعية للقاعدة الاجتماعية التعددية)[٢٩].

من جانب اخر فان عملية بناء الوعي السياسي والثقافة السياسية تتطلب ليس فقط الحوار بين المواطن وان يكون كل مواطن قادر على تقبل اراء وافكار المواطن الاخر في مقابل رده هو على تلك الافكار على نحو اكثر حرية وديمقراطية فحسب، وانما ايضا الحوار الفكري السياسي بين الجماعات المتعددة داخل المجتمع الواحد بما تملك في خصوصيات ثقافية وقيمية، اي بمعنى السعي لبناء الثقافة السياسية الموحدة لعموم المجتمع في اطار تعددية الثقافات والخصوصيات القديمة الضيقة.

فالمهمة الاساس في ظل هذا المطلب هو العمل على بناء المجتمع العراقي الشامل بصفته مجتمعا يكتنف العديد من المجتمعات الفرعية ويحاول ان يقيم قدرا من التوازن بين تلك المجتمعات من خلال وضع قيم شاملة وموحدة لعموم المجتمع تضمن للمجتمعات الفرعية بقيمها وثقافتها لكن ضمن ثقافة المجتمع ككل وليس بالانفصال والنكران لانتمائها للمجتمع الشامل، ويحصل هذا التوحد والانضواء تحت لواء المجتمع الشامل وقيمه، عندما تجد المجتمعات الفرعية ان البقاء تحت لواء المجتمع الشامل يضمن لها وجودها وتحقيق اهدافها افضل من الخروج عنه وعن قيمه الشاملة.

وتتمثل القيم الشاملة في وحدة المشاعر ووحدة التقاليد والعادات والممارسات التي يشترك فيها اعضاء المجتمع، فالشعائر والمعتقدات واللغة وما اليها من سمات

تعد اساسا جوهريا في تكوين المجتمع، بيد ان هذا لايمنع ان توجد في ظل قطـــاع من قطاعات المجتمع ثقافته الجزئية الخاصة به[٣٠]، على ان لاتخرج قيم الجماعـــة الفرعية عن القيم العامة والشاملة لعموم المجتمع الذي هي جزء منه.

فالاساس العام للمواطن العراقي والمجتمع بصورة متكاملة، وهي السعي الى ايجاد حد ادنى من الاتفاق حول القيم العامة المشتركة وتحقيق قدر مـــن التـــوازن للحفاظ على النسق الاجتماعي، وكلما ارتفعت نسبة الاتفاق على الحد الادنى مـــن القيم العامة داخل المجتمع الشامل كلما كان هذا المجتمع اكثر قدرة علـــى تحقيـــق التوازن والانسجام بين اعضاءه (فالانسجام والتجانس الثقافي والقيمي يتوقف الـــى حد كبير على مدى التناسب بين العموميات والخصوصيات)[٣١].

بعبارة اخرى التناسب بين القيم الشاملة وبين القيم الفرعية للمجتمـــع، وهـــذا لايحدث عندما تصطدم القيم الشاملة مع قيم المجتمعات الفرعية، وتحقيق التجـــانس الثقافي امر من الضروري امكان ترسيخه والسعي اليه لمواجهة تحـــديات الهـــدم المتعددة التي تحيط بالمجتمع العراقي سواء من خلال سياســـات بعـــض الجهـــات الداخلية او سياسات القوى الخارجية التي تعمل على تشجيع عـــدم الاتفـــاق بـــين الثقافات المتعددة داخل المجتمع، وهو الامر الذي ينبغي ان يكـــون وعـــي لبنـــاء المجتمع بمختلف تكويناته الاجتماعية بمستوى اهميته حتى يمكنهم تجـــاوز تحـــدي التفرقة والسعي لبناء الثقافة الوطنية الشاملة لعموم المجتمع.

وعملية بناء الثقافة الوطنية من قبل المجتمع، تقوم علـــى مســـاهمتهم فـــي المؤسسات الاجتماعية بشكل عام، ومساهمتهم في المؤسســـات السياســـية بشـــكل خاص، وهذا يؤدي الى تطوير الشعور بالصلاحية الشخصية لدى الافراد ولاســـيما جيل الشباب الذين تقع على عاتقهم مهمة بناء المجتمع.

المحور الثالث

المشاركة في الحياة السياسية

تبين المشاركة السياسية طبيعة الوضع السياسي في الدولة ونوعية علاقة النظام السياسي مع المجتمع والالية التي يتم بها تطبيق المبادئ الدستورية وحدود ومستويات العلاقة بين المؤسسات الحكومية وبين تلك المؤسسات ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة.

وهي تشير الى اي عمل تطوعي ناجح او غير ناجح منظم او غير منظم، عرضي او مستمر، مستخدم اساليب شرعية او غير شرعية في التأثير في اختيار السياسات العامة، وادارة الشؤون العامة او اختيار القادة السياسيين على اي مستوى حكومي او محلي او قومي(٣٢)، وتتمثل اهم قنوات المشاركة السياسية في تصويت في صناديق الاقتراع، الدعم الذي تقدمه جماعات الضغط لاعضاءها في نشاطهم السياسي، الاتصال الشخصي المباشر بالسلطة التشريعية، نشاط الحزب السياسي، تبادل الاراء ووجهات النظر السياسية مع المواطنين الاخرين، تقديم المطالب عن طريق السلطة التشريعية(٣٣).

وبنقل تطبيقات المشاركة السياسية ومتطلبات نجاحها الى الوضع السياسي في العراق، فالشواهد السياسية السابقة ومجريات عمل النظام السياسي السابق تشير الى افتقار المجتمع العراقي وعدم خبرته في نوعية المساهمة في الحياة السياسية نتيجة ضعف او غياب مساحة التعبير عن الرأي السياسي والنقد والمطالبة بالحقوق السياسية العامة، فالنظام السياسي السابق اجهض كل شروط ومتطلبات العمل السياسي السلمي والحر الخارج عن ايديولوجيته الحزبية والسياسية، فالمسلمات الاساسية لطبيعة ذلك النظام متمثلة في الانتقاص من الديمقراطية والسلطة التشريعية من خلال تزييف الانتخابات وفرض العديد من اتباع النظام المرشحين على البرلمان بطريقة التزكية، كبت الحريات الاساسية، بما فيها حرية التعبير والصحافة

والنشر والمطبوعات وممارسة الاعتقالات والاعدامات ومنـــع احـــزاب سياســـية معارضة ممارسة نشاطها علنا واساءة معاملة المعتقلين والسجناء السياسيين، اعتماد ودعم النظام العشائري على حساب التكامل الوطني، عدم الاعتراف بحقوق الاقليات وممارسة العنف والتهجير بحقها، التحالف مع الطبقة شبه الاقطاعية مـــن شـــيوخ وملاك الاراضي ضد مصالح الفلاحين الـــذين اخضـــعوا لممارســـات اســـتغلال بشعة(٣٤).

وفي ظل عملية التغيير السياسي الحاصلة وطبيعة تداعيات الحرب الاخيـــرة والاحتلال وممارساته ونوعية السلطة السياسية القائمة، اصبح لزاما على المجتمـــع ان يأخذ على عاتقه عبء المساهمة في الحياة السياسية والمطالبة بالحقوق لكي ينائ بحقوقه بعيدا عن تجاوزات وانتهاكات النخب الحاكمة ومـــن اجـــل ان لاتترســـخ سياسات وممارسات النظام السابق في صيغة الوضع السياسي الحالي.

ولعل متطلبات بناء المشاركة السياسية وترسيخها في المجتمع تحتاج، مـــن دون شك، الى جهود مشتركة ومتفاعلة تعمل في اطار واحد من قبل جميع شرائح وقطاعات المجتمع من مثقفين ومفكرين والاكاديميين والاحزاب السياسية والوطنية، تسعى جميعها الى البناء والتأكيد على ثقافة المشاركة القائمـــة علـــى الديمقراطيـــة والتفاعل الايجابي من اجل تعزيز الوحدة الوطنية ومنع كل جهة تحاول تصـــريح تلك الوحدة او بت الفرقة بين صفوف المجتمع وثقافاته واتجاهاته الفكرية المتعددة.

ومن اجل ان تتركز المشاركة السياسية على نحو اكثر تنظيما ومؤسســـاتية فهي تحتاج الى توافر جملة من القيم الاساسية لنجاحها، ومن تلك القيم وجود الثقة، حيث تؤثر مسألة الثقة السياسية رغبة القادة في العمل على تشكيل تحالفـــات مـــع الجماعات الاخرى، كذلك وجود قيم الحرية، حيث تشكل محور تفسيرات ووصف لنوع الثقافة السياسية، كذلك وجود قيم المساواة، وقيم الولاء والالتزام، ينبغـــي ان

تتركز على ضرورة اتساع مدركات الافراد خارج اطار الولاء الضيق للمجموعات والاهتمام بالنظام السياسي باكمله[٣٥].

وعملية الحفاظ على تلك مستويات العلاقة بين النخب الحاكمــة والمجتمــع، ترتبط بمديات نجاح تلك النخب بمهامها ومصداقيتها في تحقيق ذلك، المطلب مقابل سعي الجماعات المختلفة الى عدم الخروج من قيم المجتمع الشاملة والحفاظ عليها، وهنا تكون الحاجة في ظل الظرف الانتقالي الحالي الى مجموعة مــن الضــمانات والالتزامات الاساسية من اهمها:

١. الضمانات الدستورية[٣٦]

فالدستور فيما ينطوي عليه من مبادئ وقواعد وقوانين له اهمية في ترســيخ قاعدة الديمقراطية وبناء الثقافة السياسية المشاركة، وهذا يتطلــب التقريــب بــين الجماعات المختلفة ووضعها في اطار وطني عام وتعزيز الشعور الــوطني لــدى افرادها بانتماءهم سياسيا ومجتمعيا واقتصاديا الى الدولة ككيان موحد، لذا يجب ان لايفرط بحقوق ومصالح مجموعة اثنين او اقلية لحساب الاغلبية، والا فان طغيــان مصلحة فئة على فئات اخرى لن يؤدي الا الى التمرد على السلطات القائمة وتفكيك الوحدة الوطنية[٣٧].

وعليه فان التعجيل في عملية البناء الدستوري القائم وفــق متطلبــات وقــيم المجتمع ومصالحه، يمثل ضرورة ملحة، فيكون هذا الدستور قائم علــى احتــرام مصالح باقي المجموعات والاقليات داخل المجتمع ولــيس وفــق رؤى ومصــالح القوات المحتلة، ومن هنا جاءت اراء المراجع والقيادات الدينية والنخــب المثقفــة بالتأكيد على اهمية الدستور المنبثق من الشــعب وقيمــه والتأكيــد علــى اهميــة الانتخابات العامة واختيار الجمعية الوطنية المنبثقة من رغبة الشعب، جاءت تلــك المطالب، لتمثل التأكيد الحقيقي على اهمية المشاركة السياسية وضرورة ترســيخها كقاعدة للبناء الديمقراطي.

فالدستور الذي ينبغي قيامه يتطلب من اجل نجاحه صيانة واحترام قواعـده الاساسية وعدم تجاوزه بما يتناسب ومتطلبات النخب الحاكمة، وهذا يعنـي عـدم ضرب القاعدة الاساسية للبناء الديمقراطي، بالاكثار من التغيير في القواعد القانونية والدستورية.

٢.ضرورة قيام احزاب سياسية ممثلة للدولة كلها، وتدخل عاملا فاعلا في عمليـة التحول الاجتماعي والثقافي والسياسي[٣٨].

لذلك يتطلب من تلك القوى الحزبية والسياسية المتعددة التي وجدت فرصتها في الصعود على قمة السلطة في ظل المرحلة الحالة، النجاح في الحوار مع مختلف الفصائل والجماعات، والسعي للتغلغل فـي اوسـاط المجتمـع ومعرفـة همومـه ومتطلباته والسعي لايجاد الحلول المناسبة لها، وعدم ترك الفرص للقوى الخارجية استغلال المشاعر الدينية او العرقية في الصراعات السياسية، والحيلولة دون العمل وفق متطلبات ومصالح القوى الخارجية او السعي لاطالة امد بقائها وايجاد القواعد العسكرية التي تحميها[٣٩].

٣. تحسين ظروف الحياة الاقتصادية للمواطنين وازالة العقبـات والقضـاء علـى التباعد الجغرافي-الاقتصادي بين المدن[٤٠]، والسعي للقضاء على البطالة المتنامية بسبب ظروف الاحتلال والحرب، وايجاد الحلول المناسبة لانهاءها.

حيث تمثل متطلبات البناء الدستوري والعمل السياسـي وتحسـين الوضـع الاقتصادي حلول اساسية لانجاح العلاقة بين النخب الحاكمة والمجتمع ورفع ونشر مستوى الادراك والوعي السياسي لابناء المجتمع وجعلهم اكثـر مـيلا واهتمامـا بالعملية السياسية من خلال اشراكهم في ظروف ومتطلبات تلك العملية الامر الذي يسهم بشكل اساس في تأهيلهم لادائهم ادوارهم السياسية داخل المجتمع وفي اطـار الحفاظ على وحدته، ومن خلال البحث في الموضوع يكون للتسـاؤل التالي اهيته.

الخاتمة والتوصيات

حلول البحث الموسوم آليات البناء الديمقراطي في العـــراق تبيـــان الســبل الاساسية لنجاح الديمقراطية في العراق والتي تستند الى التـــوازن مـــابين هيئـــات التنشئة المتعددة فضلا عن رفع مستويات الوعي والتثقيف السياسي وتوسيع حـــدود المشاركة السياسية الديمقراطية.

فمن خلال البحث في اساسيات بناء الوعي السياسي وتأهيل المواطن علـــى اداء دوره السياسي والانتقالة الى مرحلة سياسية اكثر اســتقرارا وتجانســا بــين الثقافات والاتجاهات الفكرية والسياسية المتعددة، يمكن القول ان التكاملية فـــي اداء محاور التنشئة الاجتماعية السياسية من خلال هيائتها المتعددة مع تبلـــور الـــوعي والثقافة السياسية وارتفاع مستويات وحدود المشاركة في الحياة السياسية، هي السمة الاساسية لنجاح المجتمع في اداءه لدوره الاجتماعي والسياسي.

فالتنشئة الاجتماعية السياسية لها دور كبير في ماتغرسه من قيم في توصـــية الافراد من حيث طبيعة القيم التي يحملونها وامكاناتهم لعكـــس تلـــك القـــيم فـــي المدركات والسلوكيات السياسية، مقابل ذلك تكون اهمية الثقافة السياســـية وكيفيـــة الاستجابة للموضوعات السياسية وامكانيات المشاركة في الحياة السياسية محـــددات اساسية لنوعية الدور السياسي لكل فرد من افراد المجتمع، ويتوقف كل من الوعي السياسي وادراك الفرد لحقوقه السياسية، وطبيعة الثقافة السياسية التي تيبناها الفرد، وكيفية مشاركته في الحياة السياسية، على طبيعة هيئات التنشئة المتعددة (الاســـرة، المدرسة، الجماعات الاجتماعية والسياسية، وسائل الاعلام) فالاتفاق حول القيم التي تحملها كل هيئة من تلك الهيئات تؤدي الى التشابه في طبيعـــة الـــوعي السياســـي وادراك الحقوق والحريات السياسية مما يســـهل عمليـــة التـــدريب علـــى الادوار السياسية، ويجعل الثقافة السياسية لعموم المجتمع مشـــتركة، التســـامح والحـــوار والمساواة.

اما التباين في عمل توسعات المجتمع الناقلة للتنشئة والثقافة والتباين في القيم التي تغرسها، يؤدي الى التباين في مستويات الوعي السياسي وعدم ادراك المواطن لحقوقه السياسية، وتعدد الثقافات السياسية بتعدد القيم الموجودة داخل المجتمع دون صعوبة بناء المشاركة السياسية الديمقراطية والاكثر من ذلك عرقلة مسيرة العلاقة بين النخب الحاكمة والمجتمع وعرقلة المسيرة التنموية والسعي نحو بناء الوحــدة الوطنية.

وفي هذا الاطار هناك جملة من المسائل والمتطلبات التي يمكنها ان تســاهم الى حد كبير في بناء ورفع مستوى التثقيف السياسي والديمقراطي داخل المجتمع، ومن تلك المتطلبات:

- الدستور واشكالية تأخر الاتفاق الكامل حوله

فالدستور فيما ينطوي عليه من مبادئ وقواعد وقوانين له اهمية في ترســيخ قاعدة الديمقراطية وبناء الثقافة السياسية المشاركة، وهذا يتطلــب التقريــب بــين الجماعات المختلفة ووضعها في اطار وطني عام وتعزيز الشعور الــوطني لــدى افرادها بانتماءهم سياسيا ومجتمعيا واقتصاديا الى الدولة ككيان موحد، لذا يجب ان لايفرط بحقوق ومصالح مجموعة اثنين او اقلية لحساب الاغلبية، والا فان طغيــان مصلحة فئة على فئات اخرى لن يؤدي الا لى التمرد على السلطات القائمة وتفكيك الوحدة القطنية، وعليه فان التعجيل في عملية البناء الدستوري القائم وفق متطلبات وقيم المجتمع ومصالحه، يمثل ضرورة ملحة، فيكون هذا الدستور قائم على احترام مصالح باقي المجموعات والاقليات داخل المجتمع ولــيس وفــق رؤئ ومصــالح القوات المحتلة، ومن هنا جاءت اراء المراجع والقيادات الدينية والنخــب المثقفــة بالتأكيد على اهمية الدستور المنبثق من الشعب وقيمه وتأكيد على اهمية الانتخابات العامة واختيار الجمعية الوطنية المنبثقة من رغبة الشعب، جاءت تلــك المطالــب،

لتمثل التأكيد الحقيقي على اهمية المشاركة السياسية وضرورة ترسـيخها كقاعـدة للبناء الديمقراطي.

فالدستور الذي ينبغي قيامه يتطلب من اجل نجاحه صيانة واحترام قواعـده الاساسية، وعدم تجاوزه بما يتناسب ومتطلبات النخب الحاكمة، وهذا يعنـي عـدم ضرب القاعدة الاساسية للبناء الديمقراطي.

- دور السلطة التشريعية كممثلة عن الشعب

البرلمان في المجتمعات الديمقراطية له اهمية كبرة واساسية فهـو الحـامي الاساسي لحقوق المواطن والمدافع عنها في مواجهة السلطة التنفيذية وهـو حلقـة الوصل بين متطلبات المجتمع وبين الحكومة كسلطة تنفيذية وبالتـالي فـان هـذه الوظيفة تحتاج الى قدر كبير من الاهتمام والمسؤولية وان نجاحها مـن دون شـك يتطلب توافر جهدا مشتركا من القوى السياسية المنضوية تحت لواء البرلمان.

وهنا لابد من ان يكون هناك قدر من الوعي حول اهمية هذه المؤسسة فـي العراق وان تصل قناعة ان دفاعها عن متطلبات المجتمع هو الاساس الذي يمكن ان يحافظ على وجودها وعلى مستقبل القوى المكونة للبرلمان.

والمواطن العراقي من اجل ان يتوافر لديه الوعي السياسي الديمقراطي لابد ام تكون هناك مؤسسة تعمل على تحقيق ذلك وتخلق الشعور بالانسجام بقيم الدولة ومصالحها العليا وان تحقيق ذلك رهن بما تحققه مؤسسات الدولـة لمـواطن مـن امتيازات وحقوق، وهنا نشير الى ماتضمنه الدستور العراقي من وجود مايقـارب (٥٠) مادة دستورية تحتاج الى ان تشرع بقانون متكامل ينظمها وان تكون القوانين كل واحد منها يمس شريحة معينة واساسية من شرائح المجتمع وبالتالي فان بقائها معلقة لما يتجاوز السنتين من تاريخ الاستفتاء الى حد الان يعني بقاء حالة الانفصام والتباعد بين المواطن ومتطلباته وبين مؤسسات الدولة وبضمنها المؤسسة التشريعية

التي مهمتها استصدار تلك القوانين وهنا لابد ان تكون هنـــاك ارادة قويـــة للقـــوى الوطنية المخلصة من اجل التعجيل في تحقيقه خدمة للمصلحة العامة.

- تفعيل وطنية الاحزاب السياسية وعلويتها على هويتها الضيقة

ضرورة ان تكون هناك احزاب سياسية ممثلة للدولة كلها، وتـــدخل عـــاملا فاعلا في عملية التحول الاجتماعي والثقافي والسياسي هذه الاحزاب تأخـــذ علـــى عاتقها كمهمة اساسية من مهامها مسألة بناء وتفعيل اسس الوعي الديمقراطي وثقافة الحوار والتسامح وتقبل الرأي الاخر، وتبدو النظرة حول وجود الاحزاب السياسية داخل المجتمع نظرة متوازنة وتتمتع بقدر كبير من الواقعية، لاهمية الـــدور الـــذي تؤديه في تحقيق حالة التوازن وتكافؤ الفرص لكن ينبغي في تلك الاحزاب اعتمادها المبدأ الوطني كأساس للعمل.

- الحوار مع القوى المختلفة فكريا وسياسيا واعادتها الى الصف الوطني

النجاح في الحوار مع مختلف الفصائل والجماعات والســعي للتغلغــل فـــي اوساط المجتمع ومعرفة همومه ومتطلباته والسعي لايجاد الحلول المناســبة لهـــا، وعدم ترك الفرص للقوى الخارجية واستغلال المشاعر الدينيـــة او العرقيـــة فـــي الصراعات السياسية، واعادة انتاج الثقة بين الدولة والمواطن وتسهيل اليات اعـــادة الخارجين عن القانون الى الصف الوطني واعطائهم فرصة جديدة في مسيرة البناء والاعمار.

- تفعيل دور الطبقة المتوسطة في المجتمع

النخبة الفكرية والاجتماعية والاقتصادية لها اهميتها فـــي اي مجتمـــع مـــن المجتمعات هذه النخبة المتميزة بما تمتلكه من مؤهلات وقدرات وكفاءات في مجال تخصصها لها دور اساس في خلق ثقافة الوعي ونشر القيم الصالحة وتفعيـــل لغـــة الحوار والتسامح والتثاقف، فالعديد من الامم والشعوب بينت من خلال الدور الذي قامت به الطبقة المتوسطة كحامل للفكر والثقافة والعلم والادب، هذه الطبقـــة التـــي

مهمتها الاساسية هي التظهير لبناء الدولة نجدها للاسف مغيبة في العــراق ومنــذ عقود فهي نالت من التهجير والقتل والاستنزاف وعدم المراعاة وعــدم الاهتمــام الشيء الكثير بما جعل الساحة العراقية تكاد تكون شحيحة مــن مصـــادر الفكــر والالهام.

ان المهمة الاساسية الملقاة على عاتق الدولة كمؤسسات تشــريعية وتنفيذيـــة تكمن في اعادة انتاج دور الطبقة المتوسطة وسبل الحفاظ عليها وتفعيل العلاقة معها والاستفادة من خبراتها في كافة المجالات.

ان غياب الطبقة المتوسطة يعني تسطيح المجتمع وقتل حالة الابـــداع لديـــه وبالتالي تكون الساحة مرهونة بيد الجهات الغير مثقفة والجاهلة والتـــي لاتمتلـــك القدرة على الابداع والانجاز، وهنا ينبغي ان تدرك الدولة اهمية هذا الامر وتدرك ان سبل بناء الثقافة الوطنية الواعية وسبل تحقيق حالة الاندماج والتفاعل والاتفـــاق على القيم المشتركة وتحقيق حالة الانسجام والحوار يعود في جانب كبير منه الـــى الدور الذي تقوم به الطبقة المتوسطة.

وهنا نعتقد ان تكون هناك خطط مدروسة لدعم الطبقة المتوسطة من خـــلال مؤتمرات وندوات فكرية وثقافية وعلمية كأن يكون علـــى ســـبيل المثـــال اقامـــة مؤتمرات سنوية او فصلية تحت رعاية الدولة واهتمامها بمختلف القضايا العلميـــة والفكرية والادبية والثقافية والاهم من ذلك توفير البيئة الامنة والمستقرة لتلك الطبقة المهمة في المجتمع وايجاد الضمانات اللازمة لها امنيا وماديا ومعنويا لمنع ابتعادها عن الساحة والتفاعل معها سواء بالتهجير او القتل او العزلة كما حصل مع الاسف طيلة السنوات الماضية.

- الاقتصاد والخدمـــات

تحسين ظروف الحياة الاقتصادية والمعيشية للمـــواطنين وازالـــة العقبـــات والقضاء على التباعد الجغرافي-الاقتصادي بين المدن والسعي للقضاء على البطالة

المتنامية من خلال توفير فرص العمل المناسبة واعداد الطاقات المؤهل وتشـــجيع القطاع الخاص لاستيعاب الطاقات الشابة في المجتمع، وهنا يكون سلاح النزول الى المجتمع والتداخل معه وحل مشكلاته الاساسية مسألة مهمة للعمـــل، فلابـــد مـــن الاشارة الى ان هناك ازمة تغلغل نعانيها في العراق هذه الازمة التي تعبـــر عـــن صعوبة تحقيق التواصل بين المؤسسات الحكومية وبالتالي فان الحكومة مطالبة بان تجد حلول لهذه الازمة خنق حالة مع مكونات المجتمع المختلفـــة وتجســـير الهـــوة معها.

- الاعلام وسبل نشر الثقافة

تنشيط المماكنة الاعلامية بما يخدم المصالح العليا للدولة واهمية الحفاظ عليها وليس بما يخدم توجهات حزبية ضيقة وهنا يكن ان تكون السياسة الاعلامية التـــي تنتجها الدولة للترويج لعمليات الاعمار والبناء واليات تحقيق الامـــن والاســـتقرار وبرامج الوعي والتثقيف السياسي والاجتماعي اليات ووسائل مهمة يمكن ان تحقق حالة من التقارب والتفاعل بين الدولة والمجتمع، وهنا من المهـــم تعزيـــز حالـــة الاندماج في المجتمع من الاكثـــار بـــالمواد الاعلاميـــة والمســـاحات الاعلانيـــة والمؤتمرات والندوات التي تبرز اسس الاعمار والبناء ولعل فكرة عقد المؤتمرات لاعمار المحافظات هي خطوة مهمة واساسية من الضروري اكمالها لتشـــمل كـــل المحافظات وابرزها بشكل واضح والاهم من ذلك الشروع الجدي بتنفيذ المشـــاريع الاستثمارية والخدمية في داخل كل مدينة ومحافظة.

المصــــادر

١. اورفيل برم، التنشئة بعد الطفولة، ترجمة علي الزغل، ط١، عمــان، دار الفكر، ١٩٨٢، ص٩.
٢. نقلا عن نادية حسن سالم، التنشئة السياسية للطفل العربي، لتحليل مضمون الكتب المدرسية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحــدة العربية، عدد ٥١، ١٩٨٣.
٣. صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده، بغداد، دار الحكمة، ١٩٩١، ص٣٥١.
٤. المصدر نفسه، ص٣٥٥-٣٥٦.
٥. كمال المنوفي، الثقافة السياسية ومشكلة الديمقراطية في الوطن العربــي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد٨٥، ١٩٨٥، ص٧٦.
٦. محمد شقرون، الظاهرة الدينية كموضوع للدراسة، شروط وامكانية قيــام سوسيولوجيا دينية في المجتمعات، مجلة المستقبل العربــي، عــدد١٣٣، ١٩٩٠، ص٣١.
٧. نقلا عن راجي انور هيفا، الاسلام والغرب حــوار الحــروف وصــدام السيوف، ط١، بيروت، دار العلوم، ٢٠٠٤.
٨. قرحان الديك، الاساس الديني من الشخصية العربية، المســتقبل العربــي، العدد ١٢٦، ١٩٨٩، ص٨٩.
٩. حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١، ص٤٤٨-٤٤٩.
١٠. عاطف العقلة، الدين والتغيير الاجتماعي، المستقبل العربــي، عــدد١٢٦، ١٩٨٩، ص١٢٤.

١١. ديل ايكلمان، التعليم العالي الجماهيري والتصور الديني في المجتمعات العربية المعاصرة، المستقبل العربي، العدد١٧٠، ١٩٩٣، ص٧٢.

١٢. المصدر نفسه، ص١١٧.

١٣. المصدر نفسه، ص١٧٧.

١٤. فرحان الديك، المصدر السابق، ص٨٨.

١٥. المصدر نفسه، ص٨٨.

١٦. محمد محمود موسى، دور نظام التعليم في تنشئة الطفل العربي، مجلة المستقبل العربي، عدد١٠٠، ١٩٨٤، ص١٥٥.

١٧. كمال المنوفي، اصول النظم السياسية للمقارنة، ط١، الكويت، مركز الربيعان للنشر، ١٩٨٧، ص٣٣٤.

١٨. ثناء فؤاد عبد الله، اليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤، ص٣٣٣-٣٣٧.

١٩. علي اسعد وطفه، بنية السلطة واشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي ، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣، ص٣٧-٣٨.

٢٠. محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي، نقلا عن سهام الفريخ، تلخيص للكتاب، مجلة المستقبل العربي، عدد٢٥٧، ٢٠٠٤، ص٢٤٥.

٢١. ثناء فؤاد، المصدر السابق، ص٣٢٠.

٢٢. محمد العبد الله، العرب في مواجهة تطور تكنولوجيا الاعلام، مجلة المستقبل العربي، العدد٢٢٠، ٢٠٠٣، ص٤٠.

٢٣. نبيل الدجاني، البعد الثقافي والاتصالي في ضوء النظام العلمي، مجلة المستقبل العربي، عدد٢٤٤، ٢٠٠٥، ص٦٢.

٢٤. جلال عبد الله معوض، ازمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، كتاب الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي، تأليف مجموعة بـــاحثين، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥، ص٧٠.
٢٥. ثناء فؤاد، المصدر السابق، ص٣٣٥.
٢٦. سيار الجميل، ستة مبادئ عليا من اجـــل المســـتقبل، صـــحيفة الزمـــان، عدد١٥٣٤، ١٨ حزيران ٢٠٠٣، ص٩، طبعة بغداد.
٢٧. كمال المنوفي، الثقافة السياسية، المصدر السابق، ص٦٦-٧٢.
٢٨. مها عبد اللطيف، معوقات بناء ثقافة سياسية مشاركة في العـــالم الثالـــث، مجلة دراسات استراتيجية، بغداد، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغـــداد، عدد٤، ١٩٩٨، ص١٨٣.
٢٩. احمد ابو زيد، البناء الاجتماعي مـــدخل لدراســـة المجتمـــع، ج١، ط٣، القاهرة، الهيئة المصرية للتأليف، ١٩٧٠، ص٢٠١.
٣٠. المصدر نفسه، ص٢٠١.
٣١. محمد احمد اسماعيل، دور المثقفين في التنمية السياسية دراسة نظرية مع التطبيق على مصر، الكويت، دار الارقم، ١٩٨٥، ص٣٦٩.
32. Julian I Woodward and eimo roper: Political activity of American citizens, in Heinz eulau: Political behavior and public opinion, P.133.
٣٣. عبد الوهاب حميد رشيد، مستقبل العراق، الفرص الضـــائعة والخيـــارات المتاحة، ط٣، دمشق، دار المدى، ٢٠٠٦، ص٦٢.
٣٤. مها عبد اللطيف، المصدر السابق، ص١٩٢-١٩٣.
٣٥. صادق الاسود، السياسة في الدول النامية ، محاضرات مطبوعة بالرونيو، القيت على طلبة الصف الثاني قسم السياسة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٦٩-١٩٧٠، ص١٥٧.

٣٦. مها عبد اللطيف، المصدر السابق، ص١٩٣.
٣٧. صادق الاسود، السياسة في الدول النامية، المصدر السابق، ص١٥٣.
٣٨. ســـــلامة احمـــــد ســـــلامة، الديمقراطيـــــة فـــــي العـــــراق: www.ISLAMONLINS.NET
٣٩. صادق الاسود، المصدر السابق، ص١٥٣.